كلية الحقوق
الدراسات العليا
قسم القانون المدني

مشكلات التأمين ضد مخاطر الاستثمار

"دراسة مقارنة بين القانون المصري والقانون القطري"

رسالة للحصول على درجة الماجستير في الحقوق

مقـــدمـــــة مـــن

الباحـــث / ناصر مرزوق حمد سلطان المري

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة

الأستاذ الدكتور: محمد شكري سرور (مشـرفـاً ورئيسـاً)
أستاذ القانون المدني ورئيس قسم القانون المدني الأسبق ووكيل كلية الحقوق جامعة القاهرة (الأسبق)
الأستاذ الدكتور: محمد السعيد رشدي (عضـــــــــواً)
أستاذ القانون المدني ورئيس قسم القانون المدني الأسبق ووكيل كلية الحقوق جامعة بنها (الأسبق)
الأستاذ الدكتور: معتز نزيه المهدي (عضـــــــــواً)
أستاذ القانون المدني المساعد بكلية الحقوق جامعة القاهرة

1440 هـ - 2019 م

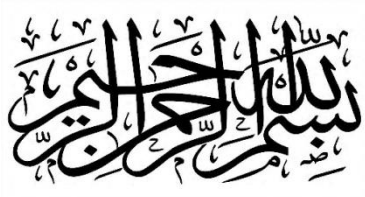

(سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ)

سورة البقرة

﴿32﴾

كـلـمـة شـكـر وتـقـديـر

أشكر الله العلي القدير على توفيقه بإتمام هذا العمل فهو عز وجل أحق بالشكر والحمد سبحانه وتعالى.

ولا يسعني في هذا المقام إلا أن أنسب الفضل لأصحابه، ولذلك أتقدم بخالص الشكر وعظيم الإمتنان للأستاذ الجليل والمعلم النبيل، الأستاذ الدكتور/ محمد شكري سرور، أستاذ القانون المدني بكلية الحقوق جامعة القاهرة ، والرئيس السابق بقسم القانون المدني، ووكيل الكلية الأسبق على تفضله بقبول الإشراف على هذه الرسالة وتخصيصه جزء من وقته الثمين للنظر فيها وتمحيصها وتنقيحها وتصحيح ما اعتراها من خطأ أو نقص أو قصور ومضيفا إليها من علم سيادته وخبرته ما يخرج منها من ثمرة نافعة.

وإنني لأشهد الله أنه لولا توجيهات أستاذي الجليل لما خرجت هذه الرسالة إلى النور، إذ قد غمرني سيادته بعلمه ورعايته في جميع مراحل هذا العمل في هذه الرسالة بدءًا من مساعدتي في اختيار خطة البحث فيها، ثم إعدادها وإتمامها لتخرج في شكلها النهائي. وإنني إذ أعجز عن الوفاء بحق سيادته عليّ من الشكر والثناء، فإنني أتوجه إلى الله سبحانه وتعالى بالدعاء أن يجزيه عني خير الجزاء.

كما أتقدم بجزيل الشكر والتقدير للأستاذ الدكتور/ محمد السعيد رشدي أستاذ القانون المدني بكلية الحقوق جامعة بنها، والرئيس السابق لقسم القانون المدني، ووكيل الكلية الأسبق، على قبوله الإشتراك في مناقشة هذه الرسالة وإثرائها بعظيم علمه وتنقيتها من كل خلل أو خطأ يعتريها.

والشكر موصول أيضا للأستاذ الدكتور/ معتز نزيه المهدي، أستاذ القانون المدني المساعد بكلية الحقوق، جامعة القاهرة، على قبوله الإشتراك في مناقشة هذه الرسالة وإضافة المزيد من علم سيادته وخبرته الكبيرة في موضوعها.

كما أتقدم بعظيم شكري وامتناني لأساتذتي الكرام أعضاء لجنة المناقشة الموقرة على ما يتفضلون به من علم يثري هذه الرسالة.

إ هـــــــــــــــــــــــد ا ء

إلى والدي، أطال الله في عمرهما ، وإلى إخوتي الأعزاء.

إلى أسرتي رفيقة دربي وأبنائي الأحباء سلطان، مريم، عمر.

إلى وطني الغالي دولة قطر.

إلى جمهورية مصر العربية ، بلد العلم والعلماء.

أهدي هذا العمل،،،

الباحث

مشكلات التأمين ضد مخاطر الاستثمار

مقدمة:

إن تحقيق النمو والتنوع الاقتصادي هو الهدف الرئيسي للتنمية الإقتصادية التي تسعى إليه الدول، سواء كانت متقدمة أو نامية، حيث تهدف الدول النامية إلى تحقيق النمو الاقتصادي، كما تسعى الدول المتقدمة إلى زيادة معدلات نموها الاقتصادي أيضاً، رغبةً في تحقيق الرفاهية لشعوبها.

ونظرا إلى أن النمو الاقتصادي يحتاج إلى موارد مالية، فإن تحقيق هذا النمو يفترض أن تقتطع الدولة جزءًا من دخلها القومي – على سبيل الإدخار– لتوجه هذا الجزء إلى أعمال الاستثمار التي تؤدي إلى هذا النمو، غير أن الإدخار وإن كان ميسوراً بالنسبة للدول المتقدمة – والتي لديها فائض في الدخل القومي- فإنه غير ميسور بالنسبة للدولة النامية، والتي تعاني من ضعف دخلها القومي، ومن ثم صعوبة الإدخار، وهنا تبدو الأهمية البالغة للجوء الدول النامية على وجه الخصوص إلى الاستعانة بمصادر أخرى للتمويل إلى جانب مدخراتها لتكوين رؤوس الأموال اللازمة للإستثمار من أجل تحقيق النمو الاقتصادي المأمول.

ويعد الاستثمار أداة لتحقيق النمو الاقتصادي للدول عامة، وللدول النامية على وجه الخصوص، فالإستثمار هو الذي يقوي البنية الاقتصادية في جميع المجالات، بل وقد يخلق الاستثمار هذه البنية من العدم بالنسبة لبعض أوجه النشاط الاقتصادي[1]، لذا تحرص أغلب الدول على تشجيع الاستثمار على أراضيها، سواء قامت بذلك بنفسها، أو إعتمدت على رأس المال الخاص.

وتعتمد كل من الدول النامية والدول المتقدمة على رأس المال الخاص لتنفيذ المشروعات الاستثمارية على أراضيها، ويعتبر الاستثمار الخاص – لاسيما الأجنبي منه– من أهم مصادر الاستثمار على أقاليم الدول النامية.

موضوع البحث وأهميته:

نظراً إلى أن المستثمر الخاص – خاصة المستثمر الأجنبي– يهدف، كأصل عام، من نشاطه الاستثماري على أرض الدولة إلى تحقيق الربح، فإن من أهم ما يسعى إليه هذا المستثمر لتحقيق مبتغاه، هو تأمين استثماراته وأمواله من كل خطر قد يحيق بها.

---

(1) فقد تعرض الدولة عن ممارسة بعض الأنشطة الاقتصادية – بسبب ضعف إمكاناتها– تاركة أمر هذه الأنشطة لقطاع الاستثمار.

- Dictionary cambridge, Retrieved, 27-5-2018.
- denisi(v): foreign direct investment theories, vol 2, 2010, p 107.
- Susan cream and Goyal Rishi: Measuring financial development in the middle east and north Africa. Washington international monetary fund 2003،p 26:29
- -Timothy f. Geithner: reflctions on financial crises, chartered insurance institute, london, u.k. 2016 p. 67
- Timothy f. Geithner, risk management in insurance, charted insurance institute. London. U.k. p 992

فهرس الموضوعات

الموضوع	**رقم الصفحة**
مقدمة:.....	1
عموميات:.....	6
فصل تمهيدي: **المقصود بنظام التأمين وخصوصياته.**	38
المبحث الأول: التعريف بنظام التأمين وأهميته.	38
المطلب الأول: التعريف بنظام التأمين.	39
المطلب الثاني: أهمية التأمين.	47
المبحث الثاني: خصوصيات التأمين التجاري.	50
المطلب الأول: الأسس الفنية للتأمين.	50
المطلب الثاني: الأوصاف الفنية للخطر القابل للتأمين .	56
المطلب الثالث: إعادة التأمين.	62
الفصل الأول: مخاطر الإستثمار.	73
المبحث الأول: أنواع مخاطر الاستثمار.	74
المطلب الأول: المخاطر التجارية والمخاطر غير التجارية.	75
المطلب الثاني: المخاطر الداخلية والمخاطر الخارجية.	80
المبحث الثاني: مدى استجابة مخاطر الاستثمار للأوصاف الفنية للخطر القابل للتأمين.	93
المطلب الأول: مدى استجابة مخاطر الاستثمار الداخلية"التجارية" للأوصاف الفنية للخطر القابل للتأمين التجاري.	94
المطلب الثاني: مدى استجابة مخاطر الاستثمار الخارجية "غير التجارية" للأوصاف الفنية للخطر القابل للتأمين.	100
الفصل الثاني: نطاق التأمين ضد مخاطر الاستثمار.	**111**
المبحث الأول: الطبيعة القانونية للتأمين ضد مخاطر الاستثمار.	112
المطلب الأول: أقسام التأمين وأنواعه.	112

المطلب الثاني: نوع التأمين ضد مخاطر الاستثمار. 118
المبحث الثاني: التأمين ضد مخاطر الاستثمار الداخلية. 134
المطلب الأول: تأمين الربح المنتظر"تأمين فوات فرصة الربح" في نطاق الاستثمار. 135
المطلب الثاني: تأمين الديون في نطاق الاستثمار. 157
المبحث الثالث: التأمين ضد مخاطر الاستثمار الخارجية. 170
المطلب الأول: التأمين التجاري ضد مخاطر الاستثمار الخارجية. 170
المطلب الثاني: التأمين الدولي ضد مخاطر الاستثمار الخارجية "غير التجارية". 175
المبحث الرابع: بعض التطبيقات العملية لمشكلات التأمين ضد مخاطر الاستثمار. 197
المطلب الأول: مشكلة الملاءة المالية للمؤمن "المشكلة المالية". 198
المطلب الثاني: المشكلة المتصلة بطبيعة الخطر المؤمن منه "المشكلة الفنية". 202
المطلب الثالث: السبل المقترحة لمواجهة مشكلات التأمين ضد مخاطر الاستثمار. 207
الخاتمة:..... 228
النتائج:..... 231
التوصيات:..... 233
قائمة المراجع:... 236
الفهرس:..... 245

مستخلص الرسالة

أن التأمين ليس عملية عشوائية تديرها الصدفة وتقوم على المقامرة والمغامرة وإنما هو عملية منظمة لها حساباتها وقوانينها، وعلى رأسها الدراسات الإحصائية وقانون الأعداد الكثيرة، ولا شك أن هذا الطابع العملي التنظيمي للتأمين لابد وأن ينعكس على الموضوع الأساسي لجميع عمليات التأمين، وهو الخطر موضوع التأمين، فكما أن للتأمين أسسة فنية، فإن للخطر المؤمن منه أوصافة فنية أيضا، ويجب أن تتوافر هذه الأوصاف في الخطر حتى يصبح قابلا للتأمين.

ومن أهم الأوصاف التي يجب أن تتوافر في هذا الخطر هي أن يكون الخطر منتشرة، ومتواترة ومتجانسة وموزعة، وأتحدث فيما يلي، بإيجاز عن كل من هذه الأوصاف.

ويترتب على ما سبق أن المخاطر التي لا تنتشر بين الناس عادة لا تصلح من الناحية الفنية للتأمين منها، وغالبا ما لا تقبل شركات التأمين إبرام عقود التأمين التي يكون موضوعها خطر لا ينتشر بين الناس، وحتى في الأحوال التي تقبل فيها الشركات تأمين مثل هذا النوع من الأخطار، فإن قبولها ذلك يكون لأسباب تجارية محضة، ويكون بأقساط تأمينية مرتفعة جدا مع تعديل الشركة لحساباتها بخصوص تأمين مثل هذه الأخطار للوصول إلى أفضل النتائج التجارية بشأنها .

يلزم ليكون الخطر قابلا للتأمين أن يكون وقوعه متواترة، بمعنى أن يكون قابلا للتحقق بقدر يسمح لقوانين الإحصاء بتقدير احتمالات حدوثه.

الكلمات الدالة:

-التأمين – مخاطر – المقامرة – الإحصائية – المغامرة.